

## المنحول في الأصول

GAL برقم ٥٢ ( وورد فيه بالخاء الممهلة ) ؛ ابن خلكان ( بالخاء الممهلة أيضاً ) ج ٣ ص ٣٥٤ س ٦ ( القاهرة سنة ١٣٤٨ هـ ، طبعة محي الدين عبد الحيد ) ؛ السبكي برقم ٩ ( بالخاء المعجمة في المخطوطين ) ؛ « الطبقات العلية » برقم ٧ ؛ « مفتاح السعادة » برقم ٩ ( بالخاء المعجمة في كليهما ) ؛ والمرضى برقم ٥٨ ؛ والسيوطي في « المزهر » ج ١ ص ٢٢ ، ٦٣ ، ٣٦٦ ( القاهرة سنة ١٩٥٨ ) .  
وهنا مسألة مهمة تتصل بتاريخ تأليفه : فقد قال السبكي ( برقم ٩ ) إنه ، أى الغزالي ، « ألقه في حياة أستاذه إمام الحرمين » ؛ وعقب المرضى على هذا فقال : « قال ابن السبكي : ألقه في حياة أستاذه إمام الحرمين . قلت ( أى المرضى ) : والذي يقتضى سياق عبارة « المستصفي » في أوله أنه متأخر عن « الإحياء » و « كيمياء السعادة » و « جواهر القرآن » ، لأنه بعد ما ذكر هذه الكتب الثلاثة قال : ثم ساقني التقدير الإلهي إلى التصدر للتدريس ، فكُتِب من تقريري في علم أصول الفقه ، فحصلوا تصنيفاً على طريق لم يقع مثله في تهذيب الأصول . فلما أكلوه عرضوه عليّ ، ولم أخيب سعيهم ، وسميته « المنحول » .

ولسنا ندرى كيف أتى المرضى بهذا النص الغريب ! فإن الذي في « المستصفي » ( ج ١ ص ٣ طبعة التجارية سنة ١٩٣٧ ) هو : « ثم ساقني قدر

الله تعالى إلى معاودة التدريس والإفادة ، فأفترح عليّ طائفة من محصلي علم الفقه تصنيفاً في أصول الفقه ، أصرّف العناية فيه إلى التلفيق بين الترتيب والتحقيق ، وإلى التوسط بين الإحلال والإملاص — على وجه يقع في الفهم دون كتاب « تهذيب الأصول » لميله إلى الاستقصاء والاستكثار ، وفوق كتاب « المنحول » لميله إلى الإيجاز والاختصار — فأجبتهم إلى ذلك مستعيناً بالله ، وجمعت فيه بين الترتيب والتحقيق لفهم المعاني ، فلا مندوحة لأحدهما عن الثاني فصنفته ... وقد سميته كتاب « المستصفي من علم الأصول » .

وإذن فلا سحّة أبداً لما ذهب إليه المرضى ، بل الصحيح ما ذكره السبكي . ويؤيد ما ذهب إليه السبكي ما ورد في آخر « المنحول » من أنه اقتصر فيه « على ما ذكره إمام الحرمين رحمه الله في تعاليقه من غير تبديل وتزييد في المعنى وتقليل » . فإن هذا يدل على أنه ألقه في حياة أستاذه أو بعد وفاته بقليل إن كان قوله « رحمه الله » من الأصل الأول الذي كتبه الغزالي ، إذ هو لا يزال متأثراً كل التأثر بإمام الحرمين يكاد أن يقتصر على ما ذكره في تعاليقه ؛ أى أن كتاب « المنحول في الأصول » يرجع إلى الفترة الأولى من حياة الغزالي قبل سنة ٤٨٤ هـ .

أما العنوان الحقيقي للكتاب فلعل الأصح ما ورد في خاتمه وهو : « المنحول من تعاقب الأصول » .

وها هنا مشكلة تتصل بتأليفه . فإن بروكلمان GAL ( برقم ٥٢ ) يرى أن من الممكن أن يكون أحد تلاميذه قد نشره وفقاً للدروس التي كان الغزالي يلقها . بيد أنه لم يقدم دليلاً على هذا الرأي .

وكان جوشه ( برقم ٣٦ ص ٢٨٧ ) قد ذكر الكتاب نقلاً عن ابن خلكان

وقال إننا لا نعرفه إلا عن طريق رد عفيف كتبه أحد الحنفية ضده ، موجود منه نسخة في مكتبة جامعة لينسك ( الرفاعية برقم ١٥٢ ) - وهو يقصد رد الكردري الذي سنذكره بعد قليل بالتفصيل .

ولعل أول من أشار إلى أن الكتاب لا يمكن أن يكون للغزالي هو ابن حجر الهيتمي في كتابه<sup>(١)</sup> : « الخيرات الحسان في مناقب النعمان » (ص ٤) حيث قال : « اعلم أن بعض المتعصبين - ممن لم يمنح توفيقاً - جاءني بكتاب منسوب للإمام الغزالي فيه من التعصب النطع والخط الشنيع على إمام المسلمين وأوحد الأئمة المجتهدين أبي حنيفة - رحمه الله - ما تصم عنه الأذان . . . كل ذلك منه بناءً على أن ذلك الغزالي هو الإمام محمد حجة الإسلام ، وليس هو هو ، لما يأتي في « إحيائه » من مدح أبي حنيفة وترجمته بما يليق ببلي كوله . وأيضاً فإن النسخة التي رأيته مكتوباً عليها أن هذا الكتاب تصنيف محمود الغزالي ، ومحمود هذا ليس بحجة الإسلام . ومن ثم كتبت على حاشية تلك النسخة : هذا شخص معتزلي ، اسمه محمود الغزالي ، وليس هو حجة الإسلام . »

واعتماداً على كلام ابن حجر الهيتمي هذا قرر هداية حسين عند الكلام عن هذا الكتاب في « فهرس المخطوطات العربية في مكتبة بوهار » ص ١٥٦ - ص ١٥٧ تحت رقم ١٣٥ ( كلكتا ١٩٢٣ ) - أن الكتاب ليس للغزالي حجة الإسلام ، بل من تأليف معتزلي يدعى محمود الغزالي . ويؤيد هذا أيضاً بما أورده مؤلف « منتحل الكلام » ( ص ٢٢ ) إذ يقول :

(١) كتاب الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان للعلامة مفتي الحجاز الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي السكي ، المتوفى سنة ٩٧٣ هجرية ، المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١١ هـ .

« حجة الإسلام أبو حامد الغزالي رحمه الله در « إحياء العلوم » كه بالاتفاق وبلا شبه از تصانيف اوست بخلاف « منخول » كه عند التحقيق از محمود غزالي معتزلي ست . وخود إمام غزالي چنانچه برأهل استقرار پوشيده نيست از ان انكار مي فرمايد ومدائح ومناقب او زايد الوصف ذكر مي كند . على أنه يلاحظ أن ابن حجر الهيتمي نفسه ، عاد فقال : « قال بعض محقق الحنفية من أخذ العلم عن المولى سعد الدين التفتازاني : ونفرض أن ذلك صدر عن الغزالي ، حجة الإسلام ، فهذا إنما صدر عنه حين كان متابساً بعلوم الجدل وحفظ طلبه العلم . وأما في آخر أمره حين تخلى عن تلك الحظوظ وأفيضت عايه سجال المعارف والشهود ، فقد عرف الحق لأهله وأقره في محله . والدليل على ذلك كلامه في « الإحياء » انتهى . »

ومن هذا يظهر أن ابن حجر الهيتمي نفسه لم يكن واثقاً كل الثقة من إنكاره أن يكون « المنخول » للغزالي . ولعل ما ذكره عن الحق الحنفي الذي أخذ العلم عن المولى سعد الدين التفتازاني هو الأصح . فإن الغزالي قد كتب هذا الكتاب في مطلع شبابه ، ولعل حماسة الشباب ، وقد كان شافعياً متحمساً ، قد دفعه إلى التهجم على أبي حنيفة هذا التهجم الذي أثار الحنفية .

### المخطوطات

دار الكتب المصرية : نسخة قديمة تاريخها سنة ٥٩١ هـ برقم ١٨٨ أصول الفقه ، ونسخة حديثة جداً ( ولكنها تكمل النقص الذي في أول القديمة ) تاريخها سنة ١٣٢٠ هـ برقم ٣٨٦ أصول الفقه - ومنتصف كليهما بالتفصيل ؛ بقنا ٧٥٠ : [٧٦٩] ؛ بنكيبور ٧٠٨ ؛ ولي الدين باستانبول برقم ١٠١٨ ( في ٢١٦ صفحة ، مسطرتها ٢١ سطراً ) ؛ الأزهر برقم [١٤٦٢] ٣٦٨٠٦ ،

تاريخ نسخه سنة ١٣٣٨ هـ في ١٢٠ ورقة، مسطرتها ٢٣ سطراً؛ مشهد ٤: ٢٧ [٩٠]، ويقع في ١٣٤ ورقة بخط نسخي، ومسطرتها ١٩ سطراً، ورقه في قسم الأصول ٩٠ (جلد دوم از فهرست كتب كتابخانه مبارکه آستانه مقدسه رضوية، صفحة ٢٧؛ طبع مشهد سنة ١٣٤٥ هـ - ١٣٠٥ هـ)، بوهار برقم ١٣٥ في فهرس شمس العلماء محمد هداية حسين للمنحوتات العربية في مكتبة بوهار (كلكتا سنة ١٩٢٣) ويقع في ١٧٠ ورقة، مسطرتها ١٣ سطراً، بخط نستعليق؛ ومخطوط بنتنا، مفتاح الكنوز الخفية، ج ١ ص ٧٥ برقم ٧٦٩، يقع في ١٠٥ ورقة، مسطرتها ١٩ سطراً، بخط نستعليق.

### تحليل مضمون كتاب المنحول في الأصول

في دار الكتب مخطوطتان من هذا الكتاب: إحداهما قديمة جداً إذ تاريخها ٥٩١ هـ، والثانية حديثة جداً إذ تاريخها سنة ١٣٢٠ هـ.

(١) النسخة القديمة: توجد في دار الكتب المصرية برقم ١٨٨ أصول فقه، ولكن ينقصها مع الأسف ورقة في أولها، وتبدأ الورقة الثانية (الأولى حالياً) بقوله: «والأغاليط، والميز بين العلم والاعتقاد، والميز بين مجارى العقول وموافقها. وأما مقصوده فهو الإحاطة بمحدث العالم وافتقاره إلى صانع مؤثر متصف بما يجب له من الصفات منزّه عما يستحيل تخيله صفة للذات، قادر على بعث الرسل وتأييدهم بالمعجزات. وأما الأصول فمادته الكلام والفقه واللغة. ووجه استمداده من الكلام أن الإحاطة بالأدلة المنصوبة على الأحكام مبناه على تقبل الشرائع وتصديق الرسل، ولا مطمع فيه إلا بعد العلم بالمرسل. ووجه استمداده من الفقه أنه الدلول. وطلب الدلائل مع الذهول عن الدلول عما تأباه

مسالك العقول. ووجه استمداده عن اللغة كون الأصول مدفوعاً إلى الكلام على لغوى الخطاب وتأويل أخبار الرسول ونصوص الكتاب. ومقصوده معرفة الأدلة القطعية المنصوبة على الأحكام التكليفية وأخبار الآحاد ومسالك العبر...» وبهذا تنتهي الصفحة الأولى من هذه النسخة. ويظهر أن الورقة الأولى كانت موجودة ثم فقدت فيما بعد بدليل ماورد في آخرها أن عدد أوراقها ١٩١، وقد أصبحت حالياً ١٩٠ ورقة، مسطرتها ١٧ سطراً وفي السطر سبع كلمات في المتوسط.

وآخر المخطوطة: ... الشرع وصدوره، وما اعتنى الشارع به في تفاصيل أحواله. هذا تمام القول في الكتاب وهو تمام «المنحول من تعاليق الأصول» بعد حذف النصول وتحقيق كل مسألة بما هيّة العقول، مع الإقلاع عن التظويل والتزام ما فيه شفاء الغليل والافتصار على ما ذكره إمام الحرمين رحمه الله في تعاليقه من غير تبديل وتزيّد في المعنى وتقليل، سوى تكلف في تهذيب كل كتاب بتقسيم فصول وتبويب أبواب، ردماً لتسهيل المطالعة. سيس الحاجة إلى المراجعة. والله أعلم بالصواب.

«تم الكتاب بحمد الله ومثته وحسن توفيقه، على يدي صاحبه وهو محمود بن حلباشي التركي يوم السبت الثاني والعشرين من ذى القعدة سنة إحدى وتسعين وخمسة، وذلك في مدينة السلام بغداد في المدرسة النظامية حياها الله تعالى. فرحم الله عبداً استفاد...»

(ب) النسخة الحديثة: توجد في دار الكتب المصرية برقم ٣٨٦ أصول، وعلى صفحة العنوان: «هذا كتاب المنحول في الأصول لحجة الإسلام الغزالي رحمه الله».

وأولها: «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد نبيه وآله

وصحبه أجمين . قد تقرر عند ذوى الأبواب أن الفقه أشرف العلوم وأعلاها قدراً ، وأعظمها خطراً ، إذ به تعرف الأحكام ، ويتميز الحلال عن الحرام . وهو على علو قدره وتفاقم أمره في حكم الفرع المنتشعب عن علم الأصول ، ولا مطمع في الإحاطة بالفرع وتقريره والاطلاع على حقيقته إلا بعد تمهيد الأصل وإتقانه ، إذ مشار التخطب في الفروع ينتج < عن > الأصول . ولتعلم أن علوم الشرع ثلاثة : الكلام والأصول ، والفقه . ولكل واحدٍ منها مادة منها استمداده [ ١٢ ] وإليها استناده ، ومقصود به يتعلق قصدُ الطالب وارتيازه . فلا بد من التنبيه على مادته ليقتبس الخائض فيه منها مبلغ حاجته ، فيتوسل إلى بغيته ، ولا غنى عن التنبيه على مقصوده لئلا يكون الطالب على عماية من مطلبه . فأما علم الكلام فمادته الميز بين البراهين والأغاليط ... » ثم يستمر كما أوردناه عن المخطوطة القديمة .

وآخره : « ... روماً لتسهيل المطالعة عند مسيس الحاجة إلى المراجعة ، والله أعلم بالصواب . وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب يوم الاثنين المبارك الثامن عشر من شهر ذى القعدة سنة ١٣٢٠ ألف وثلثمائة وعشرين من هجرة سيّد المرسلين على يد كاتبه الفقير الحقير المعترف بالهجز والتقصير محمد الخصوصي الملقب بعلى الدين . غفر الله له ... » .

والنسخة من وقف السيد أحمد ابن السيد أحمد ابن السيد يوسف الحسيني . وتقع في ١٩٧ ورقة مسطرتها ١٧ سطراً .

## أبواب الكتاب

القول في الأحكام الشرعية - القول في الأحكام التكليفية - القول في حقائق العلوم - في مآخذ العلوم ومصادرها - القول في اللغات - القول في مقدار من النحو ومعاني الحروف .

كتاب الأوامر - القول في النواهي - باب في بيان الواجب والمندوب والمحظور والمكروه . - كتاب العموم والخصوص - القول في الاستثناء - كتاب التأويل - كتاب المفهوم - القول في أفعال الرسول عليه السلام - القول في شرائع من قبلنا - كتاب الأخبار - كتاب النسخ - كتاب الإجماع - كتاب التماس - كتاب الترجيح - كتاب الفتوى ( فيه بابان أحدهما في الاجتهاد وأحكامه ، والثاني في أحكام التقليد ) - باب في بيان سبب تقديم مذهب الشافعي رضى الله عنه على سائر المذاهب .

\* \* \*

هذا ويوجد في المخطوط رقم ٦٠٠ مجاميع طلعت بدار الكتب المصرية كتاب وضع فيه على صفحة العنوان ما يلي بخط غير خط الكتاب : « هذا كتاب صنفه شمس الأئمة الكردي ، ردّاً على ما طعن به الإمام الغزالي في الإمام الأعظم والحمام الأقدم أبي حنيفة » .

وأوله بعد التحميد : « وبعد ! فإننى ما كنت أسمع شفعوياً يذم إمام الأئمة وسراج الأئمة أبا حنيفة رضى الله عنه ويطن فيه ويسئ القول به ويلعنه بل كنت أراهم يتقربون إلى أتباعه ويترددون إلى أشياعه ، إلا المعتزلة منهم فإنهم كانوا يبغضون لبدعتهم ويمادون لهم لعداوتهم حتى دخلت حلب - طهرها الله عن البدع - فسمعت بعد مدة أن غلام المدرسين من الشفعية لعن أبا حنيفة رحمه الله ، فأنكرت على الناقل وكذّبت . ثم تواتر على سمى من سكان مدارس الشفعية من المتفهمة منهم أنهم يسيئون القول في الحنفيين ويبغضوهم ، وفي أيديهم كتاب فيه مناظرة الشافعي رحمه الله مع محمد بن الحسن الشيباني ، يذكر فيه أن الشافعي ناظره فنظره عند هارون الرشيد وأكفره . وهم يعتقدون

صحّة ذلك ويدرسونه . فقلت : فسبحان الله ! الشافعي كان تلميذ محمد بن الحسن واستفاد منه علم أبي حنيفة رحمه الله ، وأثنى عليه . فكيف تجرأ أن ينظره وينظره ، ويحاجّه ويحجّه ، فضلاً من أن ينظره ويكفره ، مع علمه قبح ذلك في الشريعة المطهرة ! فطلبت حينئذ ذلك المكتوب ، فأخفوه . والآن وقعت في يدي جزالة مكتوب فيها أن أبا حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، أحد رؤساء الشفوية ، ذكر في آخر كتابه الموسوم « بالمنخول في الأصول » باباً قدّم فيه مذهب الشافعي على سائر المذاهب وفضّله على سائر أصحاب المناصب مثل أبي حنيفة وأحمد ومالك رحمهم الله ، وسلك ليصحّ دعواه ثلاثة مسالك ، وطعن فيهم ، وخص أبا حنيفة — رحمه الله ! — بالتشنيع العظيم والتقييح العميم ، ووصفه بما يشير إلى أنه كان ملحداً ، لامؤمناً ، نحو قوله : فأما أبو حنيفة رحمه الله فقد قلب الشريعة ظهراً لبطن وشوش مسلكتها وصرّم نظامها — وسنذكر تمامه في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى . فقلت في نفسي ألا يتقن بهذا ما لم أطلع < على > الموسوم بـ « المنخول » . فتوسلت بطريقة إلى تحصيله ، فوجدته بهد جهد جيد في زمان مديد ، فوجدته كما نسخ في هذه الجزالة ، فأورد في قايي وجدلاً وحرارة . فبان لي أن تقرّ بهم في بلاد العجم إلى أصحاب الإمام كان تقيّة [ ١٨ ] لما يرون من تقدمهم وقوتهم وتعصباً لأمرائهم ... »

ثم يقول بعد ذلك إن بعض أصحابه سأله أن يكشف عن تزوير هذا الطاعن — أي الغزالي — ، وأن يبين بطلان ما ادعاه على أبي حنيفة . فألف هذا الكتاب وجعله على ستة فصول : فصل في ذكر طمته وبيان بطلانه ؛ وفصل فيما يفيض إليه طمته من الرذائل ؛ وفصل في دعواه وما يبطلها ؛ وفصل في بطلان

مسالكه الثلاثة ؛ وفصل فيما يلزم المجتهد وغيره ؛ وفصل في بعض مناقب الإمام أبي حنيفة .

ويقع هذا الرد من ورقة ٧ إلى ٢٤١ .

وآخره : « ... ثم قال : لماذا يبغضنا أهل الحديث ؟ قلنا : لا . قال ( أي أبو حنيفة ) : لأنهم ينكرون خلافة عليّ ونحن نثبتها . والله الموفق للصواب .

« تم كتاب الرد على أبي حامد الغزالي بحمد الله وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم » .

فهذا الكتاب إذن ردّ على ما ذكره الغزالي في آخر كتاب « المنخول من الأصول » نقداً لأبي حنيفة ، وذلك في الفصل الأخير منه الذي عقده على بيان سبب تقديم مذهب الشافعي على سائر المذاهب .

أما مؤلفه فهو محمد بن عبد الستار بن محمد بن العادي الكردري ، نسبة إلى الجد المنتسب إليه البرانيق من أهل برانيق ، قصة من قصبات كردر من أعمال جرجانية خوارزم ؛ المنعوت بشمس الدين ، وكنيته أبو الوجد . قرأ بخوارزم على الشيخ برهان الدين ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي صاحب « الغرب » ، ثم رحل إلى ما وراء النهر وتفقّه بسمرقند على شيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني صاحب « الهداية » .

وكان مولده ببرانيق في ثامن عشر ذي القعدة سنة تسع وخمسين وخمسمائة ، وتوفي ببخارى يوم الجمعة تاسع محرم سنة اثنتين وأربعين وستماية .

وقد ورد في هامش طبعة « الجواهر المضية في طبقات الحنفية » ج ٢ ص ٨٣

( حيدر آباد سنة ١٣٣٢ هـ ) ما بلى : « قال الجامع : رأيت له رسالة في الرد على « منخول » الإمام الغزالي المشتمل على التشنيع القبيح على الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه - كذا في الفوائد البهية » .

راجع عنه: « الجواهر المضية في طبقات الحنفية » ج ٢ ص ٨٢ - ص ٨٣ .  
ويوجد من رد السكردرى هذا مخطوطة أخرى في مكتبة برنستون بجامعة برنستون بأمریکا ، مجموعة جارت Garrett برقم ٢٠٣٩ [ ٢ ] تاريخها سنة ١٠٠٢ هـ ؛ ومخطوطة بعنوان « الرد والاتصار » في مكتبة جامعة ليدسك برقم ٣٥١ ( فبريس فولرز ) في ٢٥ ورقة مسطرتها ١٨ ، مقاس ١٥ × ٢٠ سم .

- ٣ -

## البيسط في الفروع

GAL برقم ٤٨ ؛ وابن خلكان ٣ / ٣٥٤ ( القاهرة سنة ١٩٤٨  
- محي الدين عبد الحميد ) ؛ السبكي ٤ / ١١٦ ؛ المرتضى ( برقم ١٢ ) : « ومنها البسيط » في فروع المذهب ، وهو كالمختصر لـ « نهاية المطاب <sup>(١)</sup> » لشيخه إمام الحرمين ، الذى قال فيه ابن خلكان : ما صتف في الإسلام مثله « وذكره الغزالي « في جواهر القرآن » ( ص ٢٢ ، القاهرة سنة ١٩٣٣ ) مع « الوسيط » و « الوجيز » و « خلاصة المختصر » .

## المخطوطات

الديوان الهندى ١٧٦٦ ؛ الاسكوريال ط ١١٢٥ ؛ الفاتح باستانبول برقم ١٥٠٠ ؛ السامانية ٦٢٩ ؛ قايغ على ٣٢٧ ؛ دمياط عمومية ٤٤ [ ٧ / ١٧٤ ] ؛ الأول والرابع والخامس والسادس منه في الظاهرية بدمشق ( وأصله من مكتبة العمريية ) برقم ١٧٤ - ١٧٦ فقه شافعى ؛ دار الكتب المصرية برقم ٢٧ فقه شافعى وفيه القصاص والجنايات التى تستوجب الحد ، وهو ناقص

(١) « نهاية المطب في دراية الذهب » ، منه مخطوطات في : الإسكندرية برقم ٤٤ فقه شافعى ؛ دار الكتب المصرية ط ١ ق ٣ ص ٢٨٨ ، ط ٢ ج ١ ص ٥٤٦ ؛ دمياط عمومية ٤٨ ( ٢٨٥ - ٢٨٩ ) .